الأمم المتحدة

A/HRC/33/65

الجمعية العامة

Distr.: General
28 July 2016
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والثلاثون
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان

مذكرة من الأمانة

تتشرف الأمانة بأن تحيل إلى مجلس حقوق الإنسان تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان، السيد أريستيد نونوسي، الذي أُعد عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢/٣٠. ويقدِّم هذا التقرير تقييماً لحالة حقوق الإنسان في السودان خلال الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى تموز/يوليه ٢٠١٦، مع التركيز بشكل أساسي على ضرورة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على أرض الواقع وتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير السابق للخبير المستقل (A/HRC/30/60) المقدم إلى المجلس. وفي هذا التقرير، يوجز الخبير المستقل التطورات التي حدثت مؤخراً في البلد ويتناول احتياجات الحكومة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات، ويقدم توصيات للحكومة والمجتمع الدولي والحركات المسلحة في السودان بغية تعزيز القدرات في ميدان حقوق الإنسان وتحسين حالة حقوق الإنسان في السودان.

GE.16-13095(A)
1613095

الرجاء إعادة الاستعمال

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة ٣

ثانياً – المنهجية والعمل ٣

ثالثاً – التطورات التي حدثت مؤخراً ٥

رابعاً – التحديات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان ٦

ألف – انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال المظاهرات التي جرت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ .. ٦

باء – الرقابة على الصحافة ٧

جيم – مضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان وتقليص أنشطة منظمات المجتمع المدني ٧

دال – القيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات ٩

هاء – حالة الطلاب الناشطين في الخرطوم ٩

واو – انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في المناطق المتأثرة بالنزاع ١٠

خامساً – تقييم الحالة الراهنة لحقوق الإنسان ١٤

سادساً – المساعدة التقنية وبناء القدرات ١٥

سابعاً – الاستنتاجات والتوصيات ١٦

ألف – حكومة السودان ١٧

باء – المجتمع الدولي ١٨

جيم – حركات المعارضة المسلحة ١٨

أولاً- مقدمة

١- جدّد مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٢٢/٣٠، ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان سنةً أخرى وطلب منه مواصلة عمله مع الحكومة من أجل تقييم حالة حقوق الإنسان والتحقق منها والإبلاغ عنها بغية تقديم توصيات بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات لمعالجة مسألة حقوق الإنسان في البلد. وطلب المجلس أيضاً إلى الخبير المستقل أن يقدم تقريراً إلى المجلس في دورته الثالثة والثلاثين.

٢- ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦. ويقدم فيه الخبيرُ المستقل تقييماً لحالة حقوق الإنسان في السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع التركيز بشكل أساسي على ضرورة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على أرض الواقع وتنفيذ التوصيات الواردة في تقريره السابق (A/HRC/30/60) المقدم إلى المجلس.

٣- ويستند التقرير إلى المعلومات التي أُتيحت للخبير المستقل خلال زيارته إلى السودان، فضلاً عن المعلومات التي قدمتها حكومة السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (بعثة يوناميد) ومصادر أخرى، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في السودان، علاوة على الجهات المانحة.

٤- ويعرب الخبير المستقل عن امتنانه لحكومة السودان على دعوتها وتعاونها مع الولاية التي يمثلها. ويؤكد أنه سُمح له بالوصول إلى جميع الأماكن والمؤسسات التي أعرب عن رغبته في زيارتها وإلى جميع المسؤولين الذين أعرب عن رغبته في الاجتماع بهم.

٥- ويتقدم الخبير المستقل بالشكر أيضاً إلى مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة، ومنسق الشؤون الإنسانية في الخرطوم، وبعثة يوناميد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، ومنظمات الإغاثة الدولية العاملة في السودان، وأعضاء السلك الدبلوماسي، ومنظمات المجتمع المدني، وسائر الجماعات والأفراد الذين قدموا له المساعدة وأمدوه بالمعلومات.

ثانياً- المنهجية والعمل

٦- قام الخبير المستقل بزيارة واحدة إلى السودان خلال الفترة قيد الاستعراض، من ١٤ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦. فقد زار الخرطوم وكادقلي في ولاية جنوب كردفان، والفاشر وتابت في ولاية شمال دارفور، والضعين في ولاية شرق دارفور وولاية الجزيرة. والتقى مع كبار المسؤولين الحكوميين، والمنسق المقيم للأمم المتحدة، ومنسق الشؤون الإنسانية، وممثلين عن الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة الدولية، وأعضاء من السلك الدبلوماسي، ومنظمات المجتمع المدني، وزعماء الأحزاب السياسية المعارضة، والأوساط الأكاديمية، ومدافعين عن حقوق الإنسان، ومجموعات مهنية ومحاورين آخرين، وتلقى معلومات موثوقة عن الحالة العامة لحقوق الإنسان في السودان.

٧- وفي الخرطوم، أجرى الخبير المستقل مناقشات واسعة النطاق مع كبار المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم وزير الدولة للشؤون الخارجية، ووزير الدولة لوزارة العدل، ووزير الدولة لوزارة المالية، ورئيس القضاة وممثلو السلطة القضائية، وبرلمانيون، والعديد من الوحدات المتخصصة من مختلف الوزارات. وأطلعه مقرر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالنيابة وأعضاءُ المجلس على حالة حقوق الإنسان في البلد، وأعرب عن ارتياحه للردود المقدمة على بعض المسائل التي أثارها. وأجرى مناقشات صريحة وبناءة مع المدير المسؤول عن التدريب وبناء القدرات في جهاز الأمن والمخابرات الوطني، وتحادث مع رئيس المفوضية القومية لحقوق الإنسان وأعضائها، ورئيس مفوضية العون الإنساني وفريقه، وأعضاء نقابة المحامين في الخرطوم، ورئيس نقابة الصحفيين السودانيين وأعضائها، وشبكة الصحفيين المستقلين السودانيين، ومدير جامعة الخرطوم وكبار أساتذتها الذين أطلعوه على آرائهم بشأن حالة حقوق الإنسان في السودان. وحضر الخبيرُ المستقل كذلك المنتدى المتعلق بأثر التدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان، واجتمع مع ممثلي منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وقد أطلعه بعضهم على تجاربه الشخصية بهذا الشأن. والتقى أيضاً بأعضاء السلك الدبلوماسي، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، وممثلو الأحزاب السياسية المعارضة، حيث أمدوه بمعلومات قيّمة عن حالة حقوق الإنسان في البلد. كما زار سجون الرجال والنساء في أم درمان، حيث أُطلع على ظروف الاحتجاز.

٨- وفي شمال دارفور، اجتمع الخبير المستقل مع الرئيس التنفيذي للسلطة الإقليمية لدارفور، ونائب والي ولاية شمال دارفور، والمدعي الخاص المعني بالجرائم المرتكبة في دارفور، ومسؤول مفوضية العون الإنساني في شمال دارفور وفريقه، وممثل المفوضية القومية لحقوق الإنسان، وموظفي بعثة يوناميد ووكالات الأمم المتحدة في شمال دارفور. كما زار مخيم زمزم للمشردين داخلياً، حيث تلقى معلومات عن ظروف معيشة سكان القرية النموذجية في تابت.

٩- وفي شرق دارفور، عقد الخبير المستقل اجتماعات مع والي ولاية شرق دارفور وفريقه، وكذلك مع مسؤولي بعثة يوناميد وممثلي منظمات المجتمع المدني. كما زار مخيم خور عمير الذي يستضيف لاجئين من جنوب السودان.

١٠- وفي جنوب كردفان، التقى الخبير المستقل مع سلطات الولاية، بمن فيهم والي ولاية جنوب كردفان والفريق التابع له، والبرلمانيون، والسلطات القضائية وزعماء المجتمعات المحلية. وزار أيضاً ولاية الجزيرة، حيث استمع إلى إحاطة عن أثر التدابير القسرية الانفرادية على قطاعي الزراعة والصحة في المنطقة.

١١- وأخيراً، التقى الخبير المستقل، خلال مهمة قادته إلى فرنسا في حزيران/يونيه ٢٠١٦، مع ممثلي حركات المعارضة المسلحة، بما فيها حركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السودان/فصيل ميني مناوي، وحركة تحرير السودان – فصيل عبد الواحد، التي طرحت وجهات نظرها في عملية السلام وحالة حقوق الإنسان في دارفور.

ثالثاً- التطورات التي حدثت مؤخراً

١٢- بقي الحوار الوطني التطور السياسي الرئيسي في السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد افتتح الرئيس البشير مؤتمر الحوار الوطني الداخلي في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، في خضم مقاطعة من فئة كبيرة من أحزاب المعارضة الرئيسية، بما في ذلك حزب الأمة القومي، والحزب الشيوعي السوداني، وحزب الإصلاح الآن، فضلاً عن الحركات المسلحة السودانية الرئيسية، بما فيها حركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السودان - فصيل ميني مناوي، وحركة تحرير السودان - فصيل عبد الواحد.

١٣- وخلال زيارة الخبير المستقل إلى السودان في نيسان/أبريل عام ٢٠١٦، أكد مسؤولون حكوميون كبار أن الحكومة ستواصل الحوار الوطني بشكل فعال باعتباره وسيلة لتحسين حالة الحقوق السياسية والاجتماعية وحقوق الإنسان في البلد. وقد أكملت اللجان الفرعية الست لمؤتمر الحوار الوطني المناقشات وقدَّمت توصياتها في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٦. وتوصل المشاركون إلى توافق في الآراء بشأن عدد من المسائل، بما في ذلك هوية السودان والمبادئ التوجيهية المتعلقة بعملية الاستعراض الانتقالية. ومع ذلك، فقد رأى الفريق المعارض أنه ما زال يتعين إجراء حوار وطني هادف، رهناً بتوافر الضمانات اللازمة بأن الحكومة ستعمل على تهيئة بيئة مواتية، بعيداً عن الترهيب وعمليات التوقيف والاحتجاز التعسفية.

١٤- ويدعو الخبير المستقل الحكومة إلى تهيئة بيئة مواتية لحوار وطني حر ونزيه، وضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة مشاركةً فعالة بغية تعزيز السلام والمصالحة في السودان.

١٥- وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، شنت حكومة السودان عملية عسكرية كبرى ضد مواقع حركة تحرير السودان - فصيل عبد الواحد في منطقة جبل مرة في دارفور، متهمة حركة التمرد بالنهب ومهاجمة المدنيين والعسكريين والقوافل التجارية في المنطقة. وأعرب الخبير المستقل عن القلق من أثر النزاع على المدنيين في ظل مزاعم بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان وتجاوزات خطيرة للقانون الدولي الإنساني. وأشار إلى أن ما لا يقل عن ٢٠ ألف مدني ما يزالون مقيمين في مأوى مؤقتة خارج موقع فريق بعثة يوناميد في منطقة سورتوني بولاية شمال دارفور. وهو يدعو السلطات السودانية، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية حقوق الإنسان في دارفور، وجميع أطراف النزاع الأخرى إلى احترام حقوق السكان المدنيين، بما في ذلك عن طريق اتخاذ تدابير استباقية من أجل ردع الهجمات ضد المدنيين.

١٦- وكمؤشر إيجابي، أشاد الخبير المستقل بالجهود التي تبذلها بعثة يوناميد والاتحاد الأفريقي، وحكومة قطر وشركاء آخرون من أجل تعزيز الحوار السياسي بين حكومة السودان وحركات المعارضة المسلحة في إطار وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. ورحب بتوقيع حكومة السودان في أديس أبابا في آذار/مارس ٢٠١٦ اتفاقَ خارطة الطريق الرامي إلى إنهاء النزاعات في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق. ويحث الخبيرُ المستقل الحركات المسلحة على وضع مصالح شعب

السودان في صدارة الاهتمامات وتوقيع اتفاق خارطة الطريق من أجل تحقيق السلام والاستقرار في السودان.

١٧- ورحب الخبير المستقل بإنشاء مكتب فرعي للمفوضية القومية لحقوق الإنسان في دارفور في شباط/فبراير ٢٠١٦ بوصفها خطوة إيجابية صوب تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على القيام برصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها في منطقة دارفور. ويدعو حكومة السودان إلى تقديم الدعم اللازم للمفوضية من أجل توسيع وجودها وأنشطتها في ولايات دارفور الأربع الأخرى.

١٨- وأُجري استفتاء في الفترة من ١١ إلى ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦، لتحديد الوضع الإداري لدارفور. وكان الاختيار بين نظام الولايات الخمس الحالي أو إدارةٍ إقليمية واحدة لدارفور. وفي ١٤ نيسان/أبريل، أعلنت مفوضية استفتاء دارفور أن ٩٧,٢٧ في المائة من الناخبين اختاروا بقاء دارفور في تشكيلتها الإدارية الحالية المكونة من خمس ولايات. وقام مراقبون من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية بمراقبة مجريات الاستفتاء.

رابعاً- التحديات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان

١٩- أقر الخبير المستقل خلال زيارته بانفتاح الحكومة والتزامها بإجراء حوار بنّاء، وأعرب عن قلقه إزاء التحديات التي لا تزال قائمة في مجال حقوق الإنسان، وهي التحديات التي أثارها في تقريره السابق ولمّا تقُم الحكومة بمعالجتها بعد. وشملت هذه التحديات الانتهاكات التي أُرتكبت خلال المظاهرات التي جرت احتجاجاً على رفع الدعم عن المحروقات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، والرقابة المفروضة على الصحافة، ومضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان وتقليص أنشطة منظمات المجتمع المدني، وفرض القيود على حرية الدين، فضلاً عن عمليات اعتقال الناشطين من الطلاب واحتجازهم.

ألف- انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال المظاهرات التي جرت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

٢٠- أثار الخبير المستقل مع السلطات السودانية في إطار متابعة زيارته الأخيرة وتقريره، مسألة ضحايا وأسر ضحايا المظاهرات التي وقعت احتجاجاً على رفع الدعم عن المحروقات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وذكر أن مظاهراتٍ تتعلق برفع الدعم عن المحروقات جرت في جميع أنحاء ولاية الخرطوم، وهو ما أدى إلى عمليات إطلاق نار أوقعت قتلى وجرحى، وإلى إتلاف الممتلكات، وأسفر عن توقيف العديد من المتظاهرين واحتجازهم. وقد دعا المجتمع الدولي إلى إجراء تحقيق شامل في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت أثناء المظاهرات.

٢١- وأُبلغ الخبير المستقل عن عملية التعويض الجارية من حكومة السودان لضحايا هذه الحوادث وأسرهم. ومع ذلك، فقد شجع السلطات على ضمان إجراء تحقيق قضائي مستقل في أعمال القتل ومختلف الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان، وتقديم المسؤولين عن هذه الحوادث إلى العدالة. فالإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان من شأنه أن يبعث برسالة خاطئة إلى الضحايا والجناة وعموم الناس ويقوض سيادة القانون.

باء- الرقابة على الصحافة

٢٢- منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، تم تنفيذ العديد من عمليات التضييق لقمع حرية الصحافة ووسائل الإعلام شملت فرض الرقابة على العديد من الصحف وإغلاقها بشكل مؤقت في السودان. وفي هذا الصدد، تم في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، استدعاء منال عبد الله، الصحفية في جريدة السياسي، واستجوبها ضباط جهاز الأمن بشأن مقال عن احتمال وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في السودان. وصادر رجال الأمن صحيفتي التيار والصيحة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قبل غلقهما في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٢٣- وفي ١ آذار/مارس ٢٠١٦، استدعى جهاز الأمن والمخابرات الوطني رقية الزاكي، الصحفية في جريدة الرأي العام، للاستجواب عقب نشر مقال عن الفساد المالي في نقابة العمال. وخلال الأسبوع الثاني من أيار/مايو ٢٠١٦، صادر جهاز الأمن والمخابرات الوطني صحيفة *الجريدة* اليومية المستقلة لأسباب مجهولة. وحجز ضباط جهاز الأمن النسخ المطبوعة من الصحيفة أيام ٩ و١٠ و١٢ و١٣ أيار/مايو ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الشرطة وضباط جهاز الأمن باستجواب الصحفيين ومضايقتهم.

٢٤- وأثار الخبير المستقل هذه المسألة في مناقشاته مع المسؤولين الحكوميين بوصفها واحدة من الشواغل المشروعة التي يتعين على الحكومة الاهتمام بها. وفي هذا الصدد، يرحب الخبير بقرار المحكمة الدستورية الصادر في ١ أيار/مايو ٢٠١٦، الذي سمح لصحيفة التيار باستئناف أنشطتها. ويدعو الحكومة إلى تهيئة بيئة تفضي إلى صحافة حرة ومستقلة.

جيم- مضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان وتقليص أنشطة منظمات المجتمع المدني

٢٥- خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الحكومة التضييق على أنشطة منظمات المجتمع المدني.

٢٦- ففي ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، داهم جهاز الأمن والمخابرات الوطني مركز الخرطوم للتدريب والتنمية البشرية، وهو إحدى منظمات المجتمع المدني، وصادر تسعة هواتف نقالة، وخمسة حواسيب محمولة، وكذلك المنشورات وسبورات العرض الورقية وغيرها من وثائق المكتب.

وفي أعقاب المداهمة، صودرت جوازات سفر المدافعين عن حقوق الإنسان الذين كانوا أعضاء في المركز.

٢٧- وفي الفترة الممتدة بين ٣ و١٣ آذار/مارس ٢٠١٦، أُستُدعي المدافعون عن حقوق الإنسان والناشطون المرتبطون بالمركز إلى مكتب جهاز الأمن والمخابرات الوطني في الخرطوم حيث أُستجوبوا. وأُستجوب جميع الأفراد الذين تم استدعاؤهم عن أنشطة المنظمة وعلاقتها بمركز الخاتم عدلان للاستنارة والتنمية البشرية، وهو منظمة أغلقتها الحكومة قسراً في عام ٢٠١٢. وفي أعقاب المداهمة، أُستدعي المدير ومدافع آخر عن حقوق الإنسان واتهما بارتكاب جرائم جنائية.

٢٨- وبالإضافة إلى ذلك، اعترض مسؤولون أمنيون في آذار/مارس ٢٠١٦، أربعةً من ممثلي المجتمع المدني السوداني في مطار الخرطوم الدولي كانوا في طريقهم إلى جنيف، حيث كان من المقرر أن يشاركوا في اجتماعات ما قبل دورة الاستعراض الدوري الشامل للسودان[(١)]. فبعد إيداع أمتعتهم وتقديم جوازاتهم لمكتب الهجرة، تم توقيفهم وأُعلموا بوجود حظر على سفرهم. وصودرت جوازاتهم وأُبلغوا بأن يتقدموا إلى قسم المعلومات والتحقيق في مقر جهاز الأمن والمخابرات الوطني للحصول على مزيد من المعلومات. وقد حال هذا فعلاً بينهم وبين السفر إلى جنيف لحضور اجتماعات ما قبل دورة الاستعراض.

٢٩- وفي حين رحَّب الخبير المستقل بقرار السلطات السودانية إعادةَ الجوازات إلى المدافعين عن حقوق الإنسان، أعرب عن قلقه من مزاعم تفيد بأن حظر السفر على السيدة سوسن حسن الشوايا والسيد معاوية شداد كان بدافع الانتقام من تعاونهما مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل.

٣٠- وأعرب الخبير المستقل أيضاً عن قلقه من حظر السفر على السيدين محمد صالح وصديق يوسف، الذي يبدو أنه جاء انتقاماً من أنشطة حقوق الإنسان الرامية إلى الحد من الممارسة المشروعة لحقهم في حرية الرأي والتعبير.

٣١- وعلى الرغم من الحوار الوطني المستمر، لاحظ الخبير المستقل غياب حوار هادف بين الحكومة والمجتمع المدني من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في السودان. وشدد على أن عمل المدافعين عن حقوق الإنسان أمر حيوي وأن التدابير الرامية إلى تخويفهم أو مضايقتهم بسبب عملهم، بما في ذلك مشاركتهم في عملية الاستعراض الدوري الشامل، تبعث على القلق الشديد. وشدد على ضرورة سماح الحكومة للمدافعين عن حقوق الإنسان بالقيام بأنشطتهم في بيئة مفتوحة وآمنة ومأمونة.

(١) يتعلق الأمر بسوسن حسن الشوايا، مديرة جمعية أسماء للتنمية، ومعاوية شداد، رئيس شبكة حقوق الإنسان والمعونة القانونية، وفيصل محمد صالح، الصحفي والمدافع عن حقوق الإنسان، وصديق يوسف، رئيس لجنة التضامن السوداني.

دال- القيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات

٣٢- تلقى الخبير المستقل معلومات عن وقوع حالات اعتقال وفرض قيود على حرية الدين أو المعتقد في السودان. ففي ٢ و٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أُلقي القبض في الخرطوم على ٢٧ مواطناً سودانياً، بما في ذلك ٣ من القصر، وأُتهموا بالردة. ووفقاً للمعلومات الواردة، فإن هؤلاء الأشخاص، وهم من مجموعة الهوسا العرقية، يتّبعون تفسيراً للإسلام يتعارض مع الطائفة المهيمنة المدعومة من حكومة السودان.

٣٣- وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أفرجت محكمة الخرطوم الجنائية عن القُصّر الثلاثة الذين كانوا محتجزين مع البالغين، شريطة أن يتعهدوا بحضور المحاكمة. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، أفرجت المحكمة عن اثنين من الأفراد بسبب عدم كفاية الأدلة. أما الاثنان وعشرون بالغاً المتبقون فقد أُفرج عنهم بكفالة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٣٤- وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ألقى جهاز الأمن والمخابرات الوطني القبض على القس تيلاهون نوغوسي كاسا راتا، زعيم الحركة الطلابية المسيحية ورئيس مكتب بعثة الكنيسة الإنجيلية في الخرطوم شمال. وذُكر أنه خضع للاستجواب مرات عديدة بشأن أجنبي مسيحي بدعوى الاجتماع معه في إثيوبيا والسودان. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، ألقى جهاز الأمن والمخابرات الوطني القبض على اثنين من قساوسة كنيسة المسيح السودانية، هما القس كوة شمال، رئيس الفريق العامل التابع للبعثة في بلديته والقس حسن عبد الرحيم كودي تاور. وقد أُفرج عن القس شمال في ٢١ كانون الأول/ديسمبر. ومع ذلك، ووفقاً للمعلومات الواردة، بقي القس تاور محتجزاً وحُرم من الاتصال بأسرته ومحاميه.

٣٥- وأثار الخبير المستقل هذه الشواغل مع السلطات السودانية ذات الصلة، التي أبلغته بوجود قسيسين آخرين رهن الاحتجاز أيضاً، ليصل المجموع إلى أربعة قساوسة معتقلين لدى جهاز الأمن والمخابرات الوطني. وأضاف ضباط الأمن أن القضايا أُحيلت إلى السلطات القضائية التي اتهمت القساوسة المعنيين بجرائم جنائية.

٣٦- وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يتلق الخبير المستقل تأكيداً فيما يتعلق بمحاكمة القساوسة. وهو يدعو السلطات السودانية إلى التأكد من أن الحق في محاكمة عادلة والإجراءات القانونية الواجبة مضمون لهؤلاء القساوسة. وشدد على أن الحكومة يقع عليها التزام بتعزيز الحق في حرية الدين والمعتقد على النحو المكفول في دستور السودان وفي المادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يُعد السودان طرفاً فيه.

هاء- حالة الطلاب الناشطين في الخرطوم

٣٧- في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اعتقلت الشرطة تسعة طلاب من إقليم دارفور شاركوا في اعتصام سلمي في الخرطوم وأُتهموا بالمشاركة في أعمال شغب تسببت في الإخلال

بالسلم العام وإثارة الإزعاج العام. وقد أُفرج عنهم بكفالة بعد ثلاثة أيام من الاحتجاز. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، اعتقل جهاز الأمن والمخابرات الوطني ثمانية طلاب من جامعة القرآن الكريم في أم درمان، بما في ذلك أربعة طلاب في دارفور، بدعوى المشاركة في اعتصام سلمي في الجامعة يومي ٢٥ و٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. وكان الطلاب يحتجون على قرار إلغاء الإعفاء من دفع الرسوم الدراسية للطلاب الجدد من إقليم دارفور. واستخدم رجال الشرطة وضباط الأمن الغاز المسيل للدموع والهراوات لتفريق الاعتصام؛ وأصيب بعض المتظاهرين بجروح.

٣٨- وفي حالة أخرى، أُحتجز خمسة ناشطين من طلاب جامعة الخرطوم دون تهمة بعد أن اعتقلهم جهاز الأمن والمخابرات الوطني في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦ في مستشفى الخرطوم للأسنان. وكان الطلاب قد رافقوا صديقاً لهم جريحاً إلى المستشفى. وأثار الخبير المستقل خلال زيارته إلى السودان في نيسان/أبريل ٢٠١٦ مع السلطات السودانية مسألة الطلاب الخمسة الذين لا يزالون رهن الاحتجاز. وأُبلغ بأن القضية ستحال إلى السلطات القضائية المختصة للمحاكمة. وأشار لاحقاً إلى قرار السلطات السودانية الإفراج عنهم في ١٩ و٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٦ ورحب بذلك.

٣٩- وألقى جهاز الأمن والمخابرات الوطني القبض أيضاً على ٢٧ طالباً، منهم ٥ طالبات، شاركوا في الاحتجاجات في جامعة الخرطوم. وبدأ الطلاب الاحتجاج في ١١ نيسان/أبريل، في أعقاب تقارير أفادت بأن الحكومة تعتزم بيع بعض مباني الجامعة، واستمروا في ذلك حتى ١٤ نيسان/أبريل. وتم الإفراج عن الطلاب السبعة والعشرين دون توجيه أي تهمة لهم في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

واو- انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في المناطق المتأثرة بالنزاع

٤٠- شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تزايداً كبيراً في النزاعات المسلحة التي تخوضها جهات حكومية وغير حكومية على حد سواء. فلا يزال النزاع الدائر في منطقة جبل مرة في دارفور، والقتال في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق والاشتباكات القبلية يتسبب في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتشريد المدنيين على نطاق واسع.

١- دارفور

٤١- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتسمت الحالة الأمنية في دارفور بتصعيد القتال بين القوات الحكومية وحركة تحرير السودان - فصيل عبد الواحد. وأعرب الخبير المستقل عن القلق من الآثار الضارة للنزاع على المدنيين في ظل مزاعم بوجود انتهاكات لحقوق الإنسان وتجاوزات خطيرة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك القتل العشوائي، وتدمير القرى وحرقها، واختطاف النساء وممارسة العنف الجنسي عليهن، فضلاً عن تشريد المدنيين على نطاق واسع.

٤٢- ووفقاً للمعلومات الواردة، فقد تم الإبلاغ عن وجود ٨٠ ألف شخص من المشردين حديثاً في جميع أنحاء دارفور خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٦. وأفادت التقارير أيضاً بوجود ١٤٢ ألف شخص مشرد إضافي، ولكن الأمم المتحدة لم تتمكن من التحقق من هذه الأرقام بسبب عدم إمكانية الوصول إلى المناطق المتضررة. وقد نجمت الغالبية العظمى من حالات التشريد في عام ٢٠١٦ عن النزاع الدائر في جبل مرة، فضلاً عن الاشتباكات القبلية.

٤٣- وما تزال حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في شرق دارفور تبعث على القلق، حيث يُعزى القتل وتشريد المدنيين إلى الاشتباكات القبلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظ الخبير المستقل مع القلق أن حجم الاشتباكات ونطاقها بين القبائل بسبب سرقة الماشية والسيطرة على الموارد الطبيعية في شرق دارفور قد بلغ مستويات غير مسبوقة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأسلحة المتطورة التي يستخدمها المقاتلون.

٤٤- ويرى الخبير المستقل أن التوصل إلى حل مستدام لهذه المشكلة يتطلب اتخاذ تدابير علاجية استباقية بغية التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب في المنطقة، وتنظيم حملة جيدة الإعداد وسلمية لنزع سلاح المدنيين. ويدعو الحكومة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزات القانون الدولي الإنساني في ولاية شرق دارفور وفي أنحاء أخرى من دارفور.

٤٥- ويدعو السلطات السودانية، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية حقوق الإنسان في دارفور، وجميع أطراف النزاع الأخرى إلى احترام حقوق السكان المدنيين.

(أ) حالة المشردين داخلياً

٤٦- زار الخبير المستقل مخيم زمزم للمشردين داخلياً في شمال دارفور، حيث أعرب السكان عن قلقهم من نقص الغذاء ومحدودية فرص اكتساب المهارات الكفيلة بالمساعدة على تحسين فرص الحياة، بما في ذلك الأنشطة المدرة للدخل للمرأة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحالة الأمنية داخل وخارج المخيمات لا تزال تبعث على القلق بسبب وجود العديد من المسلحين وتفشي الإجرام في المنطقة.

٤٧- وأعرب الخبير المستقل عن القلق إزاء حوادث اغتصاب تسع نساء من مخيم زمزم وقعت في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وتفيد المعلومات الواردة بأن هذه الحوادث وقعت عندما كانت النسوة خارج المخيم يَسعيْن في أنشطة لكسب الرزق. ويدعو الخبير المستقل أيضاً الحكومة وبعثة يوناميد إلى الوفاء بالتزامهما بالعمل على تهيئة بيئة آمنة ومأمونة لمجتمعات المشردين، وذلك عن طريق توسيع نطاق الدوريات الأمنية داخل المناطق الزراعية وحولها نظراً لأهميتها الحاسمة في تحقيق الأمن الغذائي.

٤٨- وتلقى الخبير المستقل معلومات عن بيانات عامة أدلت بها السلطات السودانية بشأن عودة المشردين داخلياً وإغلاق المخيمات في دارفور. وفي أخذه وردّه مع المشردين داخلياً،

لاحظ تردُّدهم في الموافقة على هذا القرار. فقد كان رأيهم أن الأمن والعدالة ليسا مضمونين بعدُ في مناطقهم الأصلية أو في أماكن أخرى لبدء حياة جديدة.

٤٩- وفي حين تتحمل السلطات السودانية المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الظروف وتوفير الوسائل المواتية التي ستُمكّن المشردين داخلياً من العودة طوعاً إلى ديارهم أو أماكنهم الأصلية، ينبغي للسلطات أن تبذل قصارى جهدها لضمان المشاركة الكاملة للأشخاص المشردين في التخطيط لعودتهم أو إعادة توطينهم أو إعادة إدماجهم وإدارة ذلك.

٥٠- ويُبرز الخبير المستقل أنه وفقاً للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي يجب أن تكون حقوق الأشخاص المشردين داخلياً واحتياجاتهم ومصالحهم هي الاعتبار الرئيسي الذي يوجّه كافة سياسات السلطات السودانية وقراراتها المتعلقة بإغلاق مخيمات المشردين داخلياً في دارفور.

(ب) التحديات التي تعترض سرعة إيصال المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين

٥١- تفيد التقارير أن دارفور تستضيف حوالي ٣,٣ ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، منهم ١,٦ مليون شخص في المخيمات، استناداً إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ومع ذلك، تواصل الحكومة الضغط من أجل تقليص دور المجتمع الإنساني الدولي في البلد. فكثيراً ما تُستخدم تأشيرات الدخول وتجديد تراخيص الإقامة للحد من العمل الإنساني، وفي بعض الحالات كوسيلة لطرد العاملين في المجال الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، ما تزال السلطات السودانية تفرض قيوداً على تحركات الوكالات الإنسانية وتمنع عنها الوصول وإصدارَ التصاريح. وهو ما أدى إلى انخفاض مطرد في القدرات التشغيلية للوكالات الإنسانية في دارفور وفي مناطق أخرى من السودان.

٥٢- ويدعو الخبير المستقل الحكومة إلى السماح بوصول الوكالات الإنسانية وبعثة يوناميد دون قيد من أجل إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين.

(ج) العنف الجنسي والجنساني

٥٣- ظل العنف الجنسي والجنساني من الشواغل الخطيرة في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير رغم التدابير التي اتخذتها الحكومة للتصدي له. وما يزال الإفلات من العقاب ينتجُ بيئة مواتية لارتكاب أعمال العنف الجنسي. وهناك الكثير من حوادث العنف الجنسي التي لا يُبلّغ عنها تجنباً للوصم الاجتماعي المرتبط بالاغتصاب، وخوفاً من أعمال الانتقام وبسبب عدم ثقة الضحايا في قيام النظام القضائي بإجراء تحقيقات فعالة ومقاضاة الجناة.

٥٤- ورغم هذه التحديات، اتخذت الحكومة عدداً من الخطوات الإيجابية لمكافحة العنف الجنسي والجنساني. وفي هذا الصدد، يرحب الخبير المستقل بتعيين مدع خاص معني بمسألة العنف ضد المرأة في ولاية شمال دارفور. ويأمل المقرر الخاص أن يعزز هذا التطورُ قدرة الجهاز

القضائي على التصدي لحالات العنف ضد المرأة. وأعرب الخبير المستقل عن سروره لمعرفة أنه تم نشر ٢٠ مدَّع عاماً في جميع أنحاء منطقة دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير كجزء من الجهود التي تبذلها السلطات السودانية لتحسين الوصول إلى العدالة. بيد أن بعضهم مضطر للعمل انطلاقاً من المقر، بسبب انعدام الموارد الكافية والحالة الأمنية المتقلبة في مناطق انتشارهم. ويدعو الخبير المستقل حكومة السودان إلى تزويد المدعين العامين الذين تم نشرهم حديثاً بوسائل كافية للاضطلاع بواجباتهم بفعالية.

(د) حالة اللاجئين من جنوب السودان في شرق دارفور

٥٥- وفقاً للمعلومات الواردة، استضاف السودان، حتى بداية حزيران/يونيه ٢٠١٦، حوالي ٢٣٢ ألف لاجئ من جنوب السودان. وقد لجأ غالبية الوافدين حديثاً إلى مخيم خور عمر بالقرب من الضعين في شرق دارفور. وتشير التقارير إلى أن عدد اللاجئين من جنوب السودان في ذلك المخيم بلغ ٧١٣ ٢٩ في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٥٦- ويرحب الخبير المستقل بقرار السلطات السودانية استضافةَ اللاجئين من جنوب السودان في البلد. ومع ذلك، لا يزال القلق يساوره إزاء الظروف المعيشية المحفوفة بالمخاطر التي تواجههم. وقد لاحظ خلال زيارته إلى مخيم خور عمر في الضعين عدم وجود مراكز إيواء مناسبة للاجئين، واستمع إلى إحاطة عن التحديات الأخرى، بما في ذلك نقص المياه والأغذية والأدوية، وعدم وجود مساحة لبناء مراكز إيواء للطوارئ وتركيب نقاط توزيع المياه ومراحيض. وما يزال توفير التعليم والخدمات الأخرى مرهوناً بنقل المخيم إلى موقع جديد.

٥٧- ويدعو الخبير المستقل حكومة السودان والمجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة الإنسانية اللازمة لهؤلاء اللاجئين.

٢- جنوب كردفان والنيل الأزرق

٥٨- أدى استئناف المعارك البرية بين القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وما تبعها من قصف جوي من القوات الحكومية وقصفٍ وهجماتٍ على المدنيين إلى تدهور سريع في الحالة الأمنية في المنطقتين منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وتفيد التقارير بأن هذه الهجمات أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى في صفوف المدنيين، وتدمير المنازل، وإتلاف المحاصيل، وقتل المواشي، وغيرها من الممتلكات المدنية. ووفقاً للتقارير الواردة، فإن أشد المناطق تضرراً هي مقاطعة الكرمك في ولاية النيل الأزرق ومقاطعتا هيبان ودلامي في جنوب كردفان.

٥٩- وأفادت مفوضية العون الإنساني في ولاية النيل الأزرق بأن حوالي ٤٧٦ أسرة (٣٨٠ ٢ نسمة تقريباً) وصلت إلى مواقع مختلفة في محلية الدمازين قادمة من الكرمك خلال نيسان/ أبريل ٢٠١٦. وأشارت التقارير أيضاً إلى أن هناك نحو ٤٧ ألف من المشردين داخلياً المحتاجين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في ولاية النيل الأزرق. وهناك ٥٤٥ ألف مشرد

داخلياً إضافي تم الإبلاغ عنهم في مناطق جنوب كردفان والنيل الأزرق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال.

٦٠- وبما أن العنف لا يزال قائماً، فإن الحالة الإنسانية أصبحت أكثر مدعاةً للقلق، مع زيادة التشرد وانعدام الأمن الغذائي. وأرغم الخوف من القصف الجوي المدنيين، لا سيما النساء والأطفال، على الفرار من ديارهم إلى مواقع آمنة يصعب وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إليها. ويشدد الخبير المستقل على ضرورة احترام الحكومة مبدأ التناسب واحترام المبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان الأخرى في إدارتها الحربَ مع قوات المتمردين في المنطقتين.

٦١- وفي هذا الصدد، رحب الخبير المستقل بإعلان حكومة السودان من جانب واحد وقفَ الأعمال العدائية طيلة أربعة أشهر ابتداء من ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦. ورحب أيضاً بإعلان الجبهة الثورية السودانية وقفَ إطلاق النار من جانب واحد ستةَ أشهر في جنوب كردفان والنيل الأزرق في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦. ويحث الخبير المستقل الحركات المسلحة على وضع مصالح شعب السودان في صدارة الاهتمامات وتوقيع اتفاق خارطة الطريق من أجل تحقيق السلام والاستقرار في السودان.

خامساً- تقييم الحالة الراهنة لحقوق الإنسان

٦٢- خلال زيارة الخبير المستقل إلى السودان طلب من الحكومة أن تقدم له تقريراً عن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ التوصيات الواردة في تقريره الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (A/HRC/30/60). ورغم أن الحكومة لم تقدم هذا التقرير، لاحظ الخبير المستقل بعض الخطوات الإيجابية، بما في ذلك توقيع الحكومة على اتفاق خارطة الطريق الرامي إلى إنهاء النزاعات في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وإنشاء مكتب فرعي للمفوضية القومية لحقوق الإنسان في دارفور ونشر ٢٠ مدعٍ عامّاً في جميع أنحاء دارفور، كجزء من الجهود التي تبذلها السلطات السودانية لتحسين الوصولِ إلى العدالة. وبالإضافة إلى ذلك، تُواصل الحكومة التعاون مع آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك المكلف بالولاية الحالية، وشاركت بنشاط في الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل في أيار/مايو ٢٠١٦.

٦٣- ورغم هذه الخطوات، بقيت معظم التوصيات المقدمة في التقرير الأخير للخبير المستقل دون تنفيذ إلى حد كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأشار الخبير المستقل إلى أن السودان ما يزال يواجه العديد من التحديات في مجال حقوق الإنسان. وما تزال عملية التحول الديمقراطي في السودان تتسم بالهشاشة بشكل عام. فبعض جوانب الإطار القانوني، مثل قانون الأمن الوطني والقانون الجنائي، والتشريعات الموازية الخاصة بدارفور، مثل قوانين الطوارئ، ما تزال تَنتهك الحقوق والحريات الأساسية. وتقدمت عملية مواءمة القوانين الوطنية مع مبادئ حقوق الإنسان الدولية بوتيرة بطيئة. وبالإضافة إلى ذلك، ما تزال القيود مفروضة على الحقوق المدنية والسياسية والحق في حرية التعبير والحق في تكوين الجمعيات والتجمع السلمي، فضلاً عن حرية

الصحافة. وتعاملت السلطات السودانية مع المطالب المتزايدة لفئات المعارضة السياسية ومنظمات المجتمع المدني والطلاب المنادية بالإصلاحات الديمقراطية بتدابير قمعية، بما في ذلك الاعتقالات والاحتجاز على يد جهاز الأمن والمخابرات الوطني. وما يزال الإفلات من العقاب يمثل مشكلة متجددة.

٦٤- وشعر الخبير المستقل بالقلق أيضاً من استمرار تطبيق عقوبة الإعدام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا سيما على أعضاء الحركات المسلحة في دارفور، بما فيها حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان - فصيل ميني مناوي. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن لجنة حقوق الإنسان أوصت في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري الرابع للسودان بأنه ينبغي للسودان النظر في إلغاء عقوبة الإعدام والانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام (انظر CCPR/C/SDN/CO/4، الفقرة ١٥).

٦٥- وفي مجال الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، لاحظ الخبير المستقل أن الدفاع والشرطة والقطاعات الأمنية تمثِّل، في توزيع الميزانية الوطنية، ٧٨ في المائة من مجموع الميزانية، مقارنة بنسبة ٧ في المائة فقط مخصصة للزراعة والصحة والصناعة والتعليم. ويدعو حكومة السودان إلى اعتماد نهج كلي إزاء التنمية ووضع استراتيجية وطنية لحماية القطاعات المنتجة وتطويرها، فضلاً عن استراتيجية جديدة للحد من الفقر تؤدي إلى معالجة الأسباب الجذرية لأوجه التفاوت في البلد.

٦٦- وخلال هذه الزيارة، أكدت الحكومة الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على تمتع شعب السودان بحقوق الإنسان ودعت إلى رفع العقوبات. وفي هذا الصدد، يتطلع الخبير المستقل إلى التقرير (A/HRC/33/48/Add.1) الذي سيقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان المقررُ الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان الذي قام ببعثته الأولى إلى السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

سادساً- المساعدة التقنية وبناء القدرات

٦٧- خلال زيارة الخبير المستقل إلى السودان في نيسان/أبريل ٢٠١٦، أكد مختلف أصحاب المصلحة مجدداً ضرورة تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات للمؤسسات المختلفة، الحكومية منها وغير الحكومية، بما في ذلك الشرطة والسلطة القضائية وجهاز الأمن والمخابرات الوطني والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

٦٨- وأُحيط الخبير المستقل علماً خلال اجتماعاته مع بعثة يوناميد ووكالات الأمم المتحدة وأعضاء السلك الدبلوماسي بأن بعض التمويل الموجه إلى الهيئات الحكومية الرئيسية والمنظمات

غير الحكومية يأتي من الدول المانحة، وبأن تقديم المساعدة التقنية وأنشطة بناء القدرات التي تقدمها مختلف وكالات الأمم المتحدة وبعثة يوناميد سيستمر.

٦٩- وفي هذا الصدد، ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببناء قدرات المفوضية القومية لحقوق الإنسان ولجنة الشكاوى التابعة لها من أجل تسوية المظالم المتعلقة بحقوق الإنسان ووضعِ لوائح داخلية جديدة للجنة الشكاوى ودليلٍ شامل يتناول جميع المراحل الإجرائية لمسار الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد أُطلع أكثر من ١٠ آلاف شخص في السودان على دور المفوضية وولايتها، مع التركيز بوجه خاص على إجراءات الشكاوى.

٧٠- وفي إطار البرنامج المشترك لسيادة القانون، ستواصل بعثة يوناميد العمل مع حكومة السودان لدعم تفعيل آليات العدالة الانتقالية مثل مفوضية العدالة والحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة لجرائم دارفور من خلال توفير المساعدة التقنية واللوجستية. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم بعثة يوناميد بدعم المبادرات الرامية إلى تعزيز سيادة القانون والامتثال للقوانين الدولية وأفضل الممارسات، بما في ذلك إعادة إرساء سلسلة العدالة الجنائية بصورة فعالة في مناطق تجريبية رئيسية وتحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية.

٧١- ويدعو الخبير المستقل مجدداً مجتمع المانحين إلى مواصلة تقديم الدعم المالي والتقني لحكومة السودان والمجتمع المدني من أجل ضمان بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان. وهو يعتقد جازماً بأن وجود روح من التعاون بين الحكومة والدول المانحة والأمم المتحدة أمر ضروري من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. ولذلك فإنه يشجع الحكومة على تيسير عمل وتنقل بعثة يوناميد ووكالات الأمم المتحدة في السودان دون قيد، بما في ذلك منح التأشيرات في الوقت المناسب لموظفيها وإخراج شحناتها من الميناء. ويرى الخبير المستقل أن وجود هذه الوكالات وعملها بفعالية من شأنه أن يُحدث فارقاً كبيراً في السودان.

سابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٧٢- رغم الخطوات التي اتخذتها حكومة السودان في مجال حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظ الخبير المستقل أنه ما تزال هناك تحديات رئيسية في هذا المجال في السودان. وينبغي للحكومة أن تتخذ إجراءات لمعالجتها. ويبقى إعمال الحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير وتكوين الجمعيات وحرية الصحافة، أمراً دونه تحديات جسام في السودان. ورغم الحوار الوطني الجاري، هناك قلق متزايد من تصرفات جهاز الأمن والمخابرات الوطني وما لها من تأثير على ممارسة الحقوق المدنية والسياسية في البلد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك تقارير كثيرة للغاية عن عمليات اعتقال تعسفي واحتجاز انفرادي يرتكبها هذا الجهاز.

٧٣- وما تزال حالة حقوق الإنسان تتسم بالهشاشة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، مع استمرار القتال وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جميع أطراف النزاع. وما يزال مئات الآلاف من المدنيين يعانون من آثار النزاع المسلح الناجمة عن الهجمات المباشرة والتشرد ومحدودية فرص الحصول على المساعدة الإنسانية. وما تزال عملية السلام تواجه تحديات كبيرة من دون مشاركة بعض الحركات المسلحة الرئيسية مشاركة نشطة.

٧٤- واستناداً إلى تقييمه وتقديره للوضع، يؤكد الخبير المستقل مجدداً كافة التوصيات التي قدمها سابقاً ولم تُنفذ، بما في ذلك تلك الواردة في تقريره الأول المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان والمقدمة من المكلفين السابقين بولايات. وعلى وجه الخصوص، يقدم الخبير المستقل التوصيات التالية.

ألف- حكومة السودان

٧٥- يدعو الخبير المستقل حكومة السودان إلى القيام بما يلي:

(أ) كفالة التحقيق على النحو الواجب في جميع الادعاءات المتعلقة بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي، وتقديم الجناة إلى العدالة على وجه السرعة؛

(ب) كفالة احترام قوات الأمن المعاييرَ الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين في جميع الأوقات؛

(ج) مواصلة عملية استعراض القوانين الوطنية بغية الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان واتخاذ تدابير ملموسة لإصلاح جوانب الإطار القانوني الحالي التي تخالف ممارسة الحقوق المدنية والسياسية والحريات الأساسية. وينبغي على وجه الخصوص منح الأولوية لسحب سلطات إنفاذ القانون، بما في ذلك سلطة الاعتقال والاحتجاز، من يد جهاز الأمن والمخابرات الوطني؛

(د) كفالة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع المنظمات الإنسانية حتى تتمكن من تقديم المساعدة اللازمة إلى الأشخاص الذين شرّدتهم النزاعات في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق؛

(هـ) كفالة أن المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمعارضين السياسيين والطلاب وغيرهم من عناصر المجتمع المدني الفاعلة لا يتعرضون للتخويف أو الاعتقال والاحتجاز أو سوء المعاملة أو التعذيب من قِبل عناصر أمن الدولة بسبب عملهم أو آرائهم أو تجمعهم بصورة سلمية.

باء- المجتمع الدولي

٧٦- يدعو الخبير المستقل المجتمع الدولي إلى القيام بما يلي:

(أ) مواصلة تزويد حكومة السودان بالدعم التقني والمالي من أجل بناء المؤسسات الديمقراطية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في البلد؛

(ب) مواصلة دعم برنامج التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والقيام أيضاً بوضع برنامج للتعاون التقني للمفوضية القومية لحقوق الإنسان؛

(ج) مواصلة دعم استمرار وجود بعثة يوناميد في دارفور عن طريق تزويدها بالموارد اللازمة لحماية السكان المدنيين والحقوق الأساسية؛

(د) مواصلة الجهود الرامية إلى إقامة شراكة دائمة مع الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان في السودان.

جيم- حركات المعارضة المسلحة

٧٧- يدعو الخبير المستقل حركات المعارضة المسلحة إلى القيام بما يلي:

(أ) حماية المدنيين من العنف، والكف عن أية أفعال تعرض حياة المدنيين للخطر، ومحاسبة المسؤولين عن انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

(ب) وضع مصلحة شعب السودان في صدارة الاهتمامات والمشاركة في المفاوضات والحوار مع حكومة السودان والتوقيع على اتفاق خارطة الطريق من أجل تحقيق السلام والاستقرار في البلد.